

المرسوم الملكي السامي بتأليف الوزارة

بسم الله الرحمن الرحيم

بناء على استقالة صاحب الدولة السيد وصفي التل
وبعد الاطلاع على المادة (٣٥) من الدستور
نأمر بما يلي :-

الحسين بن الحسين

- ١ - يعين دولة السيد سمير الرفاعي
رئيساً للوزراء ووزيراً للدفاع .
- ٢ - يعين دولة السيد سعيد المفتي
ونائباً لرئيس الوزراء
- ٣ - يعين سماحة كبير العلماء الشيخ عبد الله غوشه
قاضياً للقضاة
- ٤ - يعين معالي السيد عبد الرحمن خليفة
وزيراً للمالية
- ٥ - يعين معالي السيد صالح الحجلي
وزيراً للداخلية
- ٦ - يعين معالي السيد عاكف الفاي
وزيراً للأشغال العامة والمواصلات
- ٧ - يعين معالي السيد راشد النفر
وزيراً للشؤون الاجتماعية والعمل
- ٨ - يعين معالي السيد علي نصوح الطاهر
وزيراً للزراعة
- ٩ - يعين معالي الدكتور حازم نسيه
وزيراً للخارجية
- ١٠ - يعين معالي السيد حنا خلف
وزيراً للمدنية والانشاء والتعمير
- ١١ - يعين معالي الدكتور صبحي امين عمرو
وزيراً للصحة
- ١٢ - يعين معالي الدكتور خليل السالم
وزيراً للاقتصاد الوطني
- ١٣ - يعين معالي السيد حسن الكايد
وزيراً للتربية والتعليم

صدر عن قصرنا بسان الزاهر

في ٣ ذي القعدة سنة ١٣٨٢ هجرية

٢٧ آذار سنة ١٩٦٣ ميلادية

سمير الرفاعي

(هذا وقد اقسمت هيئة الوزارة اليمين الدستورية امام حضرة صاحب الجلالة الملك الحسين المعظم)

الجمهورية العربية السورية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاثنين ٨ ذو القعدة سنة ١٣٨٢ هـ . الموافق ١ نيسان سنة ١٩٦٣ م : العدد ١٦٧٥

الفهرس

صفحة	
٢٩٠	قانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٣ قانون معدل لقانون الجنسية الاردنية
٢٩٢	قانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٣ قانون معدل لقانون ادارة القرى
٢٩٣	قانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣ قانون معدل لقانون الحرف والصناعات
٢٩٥	نظام رقم (١٤) لسنة ١٩٦٣ نظام كلية التمريض واستخدام الممرضات في القوات العربية المسلحة
٢٩٩	نظام رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣ النظام المعدل لنظام رسوم الاستيراد
٣٠١	الاتفاقية رقم (١١٦) التي تبنها المؤتمر العام لمكتب العمل الدولي
٣٠١	اتفاقية البحار
٣٠٢	قرارات رقم (٧٥٥) صادرة عن الديوان الخاص بتفسير القوانين
٣٠٦	اعلان صادر عن رئيس الوزراء بموجب امر الدفاع رقم (١٠) لسنة ١٩٥٨
٣٠٧	امر صادر عن رئيس الوزراء بموجب قانون محكمة امن الدولة
٣٠٧	اوامر اناطة صادرة عن وزير الداخلية بموجب قانون الاتجار مع العدو
٣٠٨	تصحيح خطأ



هكذا من الأهل

نموذج السيرة الذاتية للملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور
وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب
نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره واضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٧) لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون الجنسية الاردنية

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الجنسية الاردنية لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون الاصلي رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وما طرأ عليه من تعديلات كقانون واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

المادة ٢ - يلغى ما جاء في المادة الثالثة من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-
المادة ٣ - يعتبر اردني الجنسية :-

١ - كل من حصل على الجنسية الاردنية او جواز سفر اردني بمقتضى قانون الجنسية الاردنية لسنة ١٩٢٨ وتعديلاته والقانون رقم (٦) لسنة ١٩٥٤ وهذا القانون .

٢ - كل من كان يحمل الجنسية الفلسطينية من غير اليهود قبل تاريخ ١٥/٥/١٩٤٨ ويقم عادة في المملكة الاردنية الهاشمية خلال المدة الواقعة ما بين ٢٠/١٢/١٩٤٩ لغاية ١٦/٢/١٩٥٤ .

٣ - من ولد لآب متمتع بالجنسية الاردنية .

٤ - من ولد في المملكة الاردنية الهاشمية من ام تحمل الجنسية الاردنية واب مجهول الجنسية او لاجبة له او لم تثبت نسبته الى ابيه قانوناً .

٥ - من ولد في المملكة الاردنية الهاشمية من والدين مجهولين ويعتبر التقيط في المملكة مولوداً فيها ما لم يثبت العكس .

المادة ٣ - يلغى ما جاء في المادة الرابعة من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ٤ - يحق لكل عربي يقيم عادة في المملكة الاردنية الهاشمية مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة متتالية ان يحصل على الجنسية الاردنية اذا تخلى عن جنسيته الاصلية باقرار خطي . وكانت قوانين بلاده تجيز له ذلك وبشرط :-

١ - ان يكون حسن السيرة والسلوك وغير محكوم باية جريمة ماسة بالشرف والاعلان .

٢ - ان يكون له وسيلة مشروعة للكسب .

٣ - ان يكون سليم العقل غير مصاب بعاة تجعله عالة على المجتمع .

٤ - ان يقسم بيمين الولاء والاخلاص لجلالة الملك امام قاضي صلح :-

المادة ٤ - تلغى المادة الثامنة من القانون الاصلي حسبها عدلت بالقانون رقم (٣) لسنة ١٩٦٠ ويستعاض عنها بما يلي :

المادة ٨ - زوجة الاردني اردنية وزوجة الاجنبي اجنبية الا انه :-

١ - يجوز للاردنية التي تزوجت من غير اردني او التي تزوجت من غير اردني الاحتفاظ بجنسيتها الى ان تحصل على جنسية زوجها بمقتضى قوانين بلاده .

٢ - يجوز للاجنبية التي تزوج اردنياً الاحتفاظ بجنسيتها اذا ارادت وعليها في هذه الحالة ان تعلن عن رغبتها في ذلك خطياً لوزير الداخلية خلال سنتين من تاريخ اقامتها في المملكة الاردنية الهاشمية وعندئذ تعامل وفقاً لمقتضيات قانون الاجانب والانظمة الصادرة بموجبه .

٣ - يجوز للاردنية التي تنحس زوجها بجنسية دولة اخرى او يتجنس بجنسية دولة اخرى بسبب ظروف خاصة ان تبقى محتفظة بجنسيتها الاردنية .

المادة ٥ - يلغى ما جاء في المادة العاشرة من القانون الاصلي ويستعاض عنه بما يلي :-

المادة ١٠ - يحتفظ الاولاد القاصرون الذين تنحس والدهم او يتجنس بجنسية اخرى بسبب ظروف خاصة ولم يدخلوا في جنسية والدهم الجديدة بجنسيتهم الاردنية وعليهم ان يختاروا جنسية والدهم او الجنسية الاردنية ببيان خطي خلال مدة سنتين من تاريخ بلوغهم سن الرشد .

المادة ٦ - تعدل المادة الثانية عشرة من القانون الاصلي بالشكل التالي :-

أ - تضاف كلمتا (قراءة وكتابة) الى آخر الفقرة الرابعة من المادة المذكورة .

ب - تضاف الفقرتان التاليتان الى المادة المذكورة .

٦ - ان يكون سليم العقل غير مصاب بعاة تجعله عالة على المجتمع .

٧ - ان تكون له وسيلة مشروعة للكسب مع مراعاة عدم مزاحمة الاردنيين في المهنة التي يتوفر فيها عدد منهم .

١٩٦٣/٣/٧

احمد طلال

وزير الانشاء والتعمير ووزير	قاضي القضاة ووزير	رئيس الوزراء
دولة لشؤون الرئاسة	الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الدفاع
عبد القادر الصالح	وصلي التل

وزير	وزير	وزير
المالية والجبارة	المواصلات	الخارجية
عز الدين المقي	داود ابو غزاله	حازم نسيه

وزير	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون الرئاسة	وزير
العديسة	وزير الاقتصاد الوطني بالوكالة	الاشغال العامة
حناء خلف	عبد الوهاب الخالدي	محمد اسماعيل

وزير	وزير	وزير الداخلية والشؤون
الزراعة	الصحة	البلدية والقروية
قاسم الريماوي	صبيحي امين عمرو	كمال الدجاني

هكذا من الأشهل

نحمد الله الذي هدانا لهذا الذي كنا من الغافلين

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٨) لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون ادارة القرى

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون ادارة القرى لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (٥) لسنة ١٩٥٤ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي وما طرأ عليه من تعديل كقانون واحد ، ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٣١) من القانون الاصلي بشطب ما جاء في الفقرة (٤) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
٤ - مجلس القرية او سلطة القرية او مجلس الوجوه او مجلس الاختيارية او السلطة المحلية او المجلس المحلي او الوجوه .

الواردة في اي قانون او تشريع اخر المعاني المخصصة لها ادناه على الترتيب الا اذا دلت القرينة على غير ذلك.

١٩٦٣/٣/٧

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء
وصفي التل

وزير الداخلية
حنا خلف

وزير الداخلية
كمال الدجاني

نحمد الله الذي هدانا لهذا الذي كنا من الغافلين

بمقتضى المادة (٣١) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الاعيان والنواب

نصادق على القانون الآتي ونأمر باصداره و اضافته الى قوانين الدولة

قانون رقم (٩) لسنة ١٩٦٣

قانون معدل لقانون الحرف والصناعات

المادة ١ - يسمى هذا القانون (قانون معدل لقانون الحرف والصناعات لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع القانون رقم (١٦) لسنة ١٩٥٣ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (٢) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية الى آخر ما جاء في تعريف عبارة - سلطة الترخيص - فيها :-

(أو طبيب البلدية ضمن منطقة اختصاصه)

المادة ٣ - تعدل المادة (٤) من القانون الاصلي بشطب عبارة (وزير الدفاع) التي وردت فيها والاستعاضة عنها بعبارة (مدير الامن العام) .

المادة ٤ - تعدل المادة (٦) من القانون الاصلي بشطب عبارة (ولوزير الدفاع) التي وردت فيها والاستعاضة عنها بعبارة (او طبيب البلدية ضمن منطقة اختصاصه ، ومدير الامن العام) .

المادة ٥ - يلغى نص المادة (٩) من القانون الاصلي ويستعاض عنه بالنص التالي :-

١ - يعاقب بالحبس مدة لا تتجاوز الثلاثة اشهر او بغرامة لا تتجاوز الخمسين ديناراً او بكلتا العقوبتين معا كل من ارتكب في اية منطقة يسرى عليها هذا القانون احد الافعال التالية :-

أ - تعاطي حرفة مصنفة دون رخصة .

ب - خالف اي حكم من احكام الفقرتين (٣ و ٤) من المادة (٥) من هذا القانون .

ج - عرض للبيع اية مادة غذائية قابلة للتلوث مكشوفة او نقل هذه المادة بقصد البيع دون غطاء

هكذا من الغافلين

- او دون ان يراعي النظافة او التعلبات الصحية بشأن المحافظة عليها من التلوث .
- د - عرض للبيع اية مادة غذائية تالفة غير صالحة للاكل او فقدت عناصرها الغذائية .
- هـ - عرض للبيع شرابا غير صحي ، او عرضه في اوعية غير نظيفة .
- و - لم يراع النظافة التامة في المحلات او المعامل او المؤسسات التي يتعاطى حرفة فيها .
- ز - اتي بالنسبة للحرفة التي يقوم بها اي امر يتنافى مع الامور الصحية العامة ، او ما يخل بالنظام العام او الامن العام .
- ح - تخلف عن العمل باي شرط من شروط الرخصة او باي شرط آخر مقرر .

٢ - اذا كالت مخالفة من اجل عدم الحصول على الرخصة فعلى المحكمة ان تحكم باغلاق المحل الذي ارتكبت فيه المخالفة الى ان يحصل مشغله على ترخيص يتعاطى تلك الحرفة ، اما في الاحوال الاخرى فللمحكمة ان تحكم باغلاق المحل مؤقتا للمدة التي تراها حسب نوع المخالفة وجسامتها وما حصل أو قد يحصل بسببها من ضرر .

٣ - اذا تكررت المخالفة ، تضعاف العقوبة وللمحكمة ان تحكم باغلاق المحل الذي تمت فيه المخالفة بصورة دائمة او مؤقتة المدة التي تراها .

المادة ٦ - تعدل المادة (١٤) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية بعد عبارة (في دوائر الصحة) التي وردت في الفقرة (٤) منها :-

(او في طباية البلدية ضمن اختصاصها مجانا)

المادة ٧ - تعدل المادة (١٥) من القانون الاصلي باضافة العبارة التالية بعد عبارة (طبيب الصحة) الواردة فيها . (او طبيب البلدية)

المادة ٨ - تعدل المادة (١٧) من القانون الاصلي بشطب كلمة (والدفاع) التي وردت فيها .

١٩٦٣/٣/٧

الحسين طلال

وزير الداخلية	وزير الدفاع	رئيس الوزراء
حنا مخلف	وصفي التل	وصفي التل
وزير الزراعة	وزير الصحة	وزير الداخلية
قاسم الريماوي	صبي امين عمرو	كمال الدجالي

نظام كلية التمريض في القوات العربية المسلحة

بمقتضى المادة (٣) من قانون ادارة الجيش العربي رقم ١ لسنة ١٩٥٩
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٣/٤
نامر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٤) لسنة ١٩٦٣

نظام كلية التمريض واستخدام الممرضات

في القوات العربية المسلحة لسنة ١٩٦٣

صادر بمقتضى المادة ٣ من قانون ادارة الجيش العربي رقم ١ لسنة ١٩٥٩

٠٠٠٠٠٠

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام كلية التمريض واستخدام الممرضات في القوات العربية المسلحة لسنة ١٩٦٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - يكون للالفاظ والعبارات الواردة في هذا النظام المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .

السوزير وزير الدفاع

القائد العام القائد العام للقوات العربية المسلحة او من ينوب عنه .

مدير الخدمات مدير الخدمات الطبية الملكية للقوات العربية المسلحة او من ينوب عنه .

القوات المسلحة القوات العربية المسلحة البرية والبحوية والبحرية الخاصة لوزارة الدفاع .

المرضة هي الحاصلة على شهادة التمريض من معهد او مؤسسة معترف بها من قبل وزارة الصحة .

الطالبة طالبة التمريض التي لا تزال تحت التدريب ولم تحصل على شهادة التمريض .

المادة ٣ - ١ - تؤسس كلية تابعة للقوات العربية المسلحة تسمى (كلية التمريض) الغاية منها تأهيل طالبات لانتفاات للاستخدام كممرضات قانونيات في مستشفيات القوات العربية المسلحة .

٢ - يعين القائد العام هيئة تسمى (هيئة تدريب الكلية) .

٣ - تنظم الكلية حسب الموازنة التي يقرها القائد العام لذلك .

المادة ٤ - يجري التدريس في الكلية وفق المنهاج الذي تقرره هيئة تدريب الكلية على ان يتسجم مع مناهج التدريب لمدارس التمريض في وزارة الصحة ويوافق عليه مدير الخدمات .

المادة ٥ - ١ - تقبل الطالبة في الكلية حسب الشروط التالية :-

١ - ان تكون اردنية الجنسية .

٢ - ان لا يقل عمرها عن ١٧ سنة ولا يزيد عن ٢٥ سنة .

٣ - ان تكون الممرضة غير متزوجة او ارملة او مطلقة .

٤ - ان تكون قد انتهت الدراسة الثانوية (توجيهي) او ما يعادلها من الشهادات المعترف بها في المملكة الاردنية الهاشمية. او ان تكون قد انتهت الصف قبل النهائي وكانت علاماتها المكتسبة تمكنها من السير بالدورة .

٥ - ان تكون حسن السيرة والاخلاق وليست من ذوي السوابق .

٦ - ان تقدم كفالة مالية مصدقة لدى الكاتب العدل يتعهد فيها الكفيل بتسديد مبلغ ١٥٠ ديناراً عن كل سنة من سني الدراسة او عن اي سنة من السنين المتبقية من العقد .

وتحسب اجزاء السنة بمعدل جزء من اثني عشر جزءاً من المبلغ المقرر وذلك في حالة الطرد او الرغبة في الاستقالة قبل انتهاء مدة العقد .

٧ - ان لا تكون عضواً في اي حزب او اية هيئة سياسية .

٨ - ان يجتاز الفحص الطبي المقرر للقوات العربية المسلحة .

٩ - ان توقع على عقد تخدم بموجبه مدة سنة واحدة عن كل سنة دراسية بعد التخرج من الكلية .

المادة ٦ - أ - المؤهلات المطلوبة للممرضة هي : -

١ - اجتياز الدورة المقررة في كلية التمريض للقوات العربية المسلحة او ان تكون حاملة شهادة التمريض الاردنية او ما يعادلها من الشهادات من البلدان الاخرى المعترف بها في المملكة الاردنية الهاشمية .

٢ - ان لا يزيد عمرها على (٥٠) سنة .

٣ - ان تكون غير متزوجة او ارملة او مطلقة .

٤ - ان يجتاز الفحص الطبي المقرر في القوات العربية المسلحة .

٥ - ان تكون حسة السيرة والسلوك وليست من ذوي السوابق .

ب - ١ - تعين التي تحمل المؤهلات المبينة في الفقرة السابقة برتبة ملازم ثاني او تعين برتبة ملازم اول اذا كان لديها خبرة مستمرة في فن التمريض لمدة لا تقل عن خمس سنوات .

٢ - اذا كان لدى الممرضة خبرة مستمرة في فن التمريض لمدة لا تقل عن ثمان سنوات ينظر بأمر تعيينها برتبة اعلى حسب مؤهلاتها .

المادة ٧ - أ - مدة الدراسة في كلية التمريض ٣ سنوات و ٣ أشهر لتحسين اللغة والتدريب العسكري والاستعداد ب - تجري الفحوص في نهاية السنة الدراسية .

ج - اذا اخفقت الطالبة في اي موضوع ، سمح لها بتقديم الفحص في ذلك الموضوع في الشهر الاول من السنة الدراسية التالية . فاذا اجتازت الفحص رفعت للصف التالي واذا اخفقت اعادت تلك السنة

المادة ٨ - ١ - تعين الطالبة برتبة تلميذ مرشح براتب مقداره (١٥) ديناراً شهرياً .

٢ - يصبح الراتب في الصف الدراسي الثاني (١٧) ديناراً شهرياً .

٣ - ويصبح في الصف الدراسي الثالث (٢٠) ديناراً شهرياً .

٤ - وتمنح عند التخرج رتبة ملازم ثاني بالراتب المقرر لهذه الرتبة في القوات العربية في القوات العربية المسلحة :

المادة ٩ - أ - اذا كانت الممرضات من خارج المملكة الاردنية الهاشمية فتدفع لهن علاوات غريبة على الوجه التالي : -

١ - ٢٥ ديناراً للممرضة من رتبة ملازم ثاني .

٢ - ٣٠ ديناراً للممرضة من رتبة ملازم اول .

٣ - ٣٥ ديناراً للممرضة من رتبة رئيس .

٤ - ٤٠ ديناراً للممرضة من رتبة رئيس اول .

٥ - ٤٥ ديناراً للممرضة من رتبة مقدم .

ب - تدفع للممرضات الاردنيات علاوات على الوجه التالي : -

١ - ٦ دنائير للممرضة من رتبة ملازم ثاني .

٢ - ٨ دنائير للممرضة من رتبة ملازم اول .

٢ - ١٠ دنائير للممرضة من رتبة رئيس .

٤ - ١٢ ديناراً للممرضة من رتبة رئيس اول فما فوق .

المادة ١٠ - أ - يجري ترفيع الممرضات من رتبة ملازم ثاني الى مختلف الرتب الاعلى حسب الانظمة المعمول بها في القوات العربية المسلحة .

ب - لا يطلب من الممرضات الاشتراك بفحوص الترفيع المقررة حسب الانظمة .

المادة ١١ - تمنح للممرضات الاجازات حسب الانظمة المقررة في القوات العربية المسلحة .

المادة ١٢ - ١ - تخضع خلعوات جميع الممرضات لقانون التقاعد العسكري الا اذا لم يرغبن في ذلك .

٢ - تعتبر جميع الممرضات اعضاء في صندوق التعاون لضباط القوات المسلحة .

٣ - لا تخضع خدمات الطالبات لقانون التقاعد العسكري ولا يعتبرن اعضاء في صندوق التعاون لضباط القوات المسلحة .

المادة ١٣ - أ - اذا رغبت الممرضة ان لا تكون خاضعة لقانون التقاعد العسكري فتدفع لها مكافأة بمعدل جزء من اثني عشر جزءاً من مدة الخدمة .

ب - لا تعتبر الممرضة المذكورة في الفقرة السابقة عضواً في صندوق التعاون لضباط القوات المسلحة وبالتالي لا تدفع لها التخصيصات المقررة حسب نظام الصندوق .

ج - لا تدفع اية مكافأة او تعويض عن سني الدراسة .

د - تدفع المكافأة للممرضة بعد انتهاء مدة الخدمة المتفق عليها وخروجها من الجيش .

المادة ١٤ - تحرم الممرضة من المكافأة المنصوص عليها في المادة ١٣ من هذا النظام :

أ - اذا ثبت ان الممرضة قد ارتكبت جريمة الخيانة العظمى او التجسس لدولة اجنبية او اية جريمة تخل بامن الدولة وصدر حكم بحكمها من محكمة مختصة واكتسب هذا الحكم الدرجة القطعية ، او

ب - اذا ثبت انها ارتكبت جريمة اختلاس اموال الدولة او سرقتها او ارتكبت جريمة التزوير في الوثائق الرسمية وثبت ذلك بحكم من محكمة مختصة واكتسب الدرجة القطعية .

المادة ١٥ - أ - تخضع جميع الممرضات والطالبات للانظمة والقوانين العسكرية مثلن مثل باقي افراد القوات العربية المسلحة .

ب - توقع عقوبة الطرد على الممرضات والطالبات لسوء السلوك او في حالة مخالفة الضبط والربط العسكري .

هكذا من الأشهر

- المادة ١٦- أ - تعامل الممرضة الخاضعة لقانون التقاعد العسكري حسب نص القانون .
 ب - اما الطالبة - فلكونها غير خاضعة للتقاعد - تعامل حسب نصوص قانون العمل الأردني الساري للمفعول .
- المادة ١٧- أ - تخضع جميع الممرضات والطالبات لنظام المعالجات الطبية في القوات العربية المسلحة .
- المادة ١٨- أ - لا يسمح للطالبة بالزواج اثناء مدة الدراسة .
 ب - يجوز للممرضة ان تتزوج بعد اخذ موافقة القائد العام .
 ج - اذا لم يوافق القائد العام على زواج الممرضة :-
- ١ - اذا كانت الممرضة من اللواتي تعلمن على حساب الجيش واصرت على الزواج فيجوز لها ذلك بشرط ان تدفع مبلغ ١٥٠ ديناراً عن كل سنة متبقية من العقد وتترك الخدمة .
 ٢ - اذا كانت الممرضة من اللواتي تعلمن على حساب الخصاص ثم دخلت ممرضة رأساً فيمكنها الزواج بشرط ان تترك الخدمة وتفقد جميع حقوقها في المكافأة المستحقة .
- المادة ١٩- أ - تعفى الممرضة او الطالبة من الغرامات المقررة ، ولا تحرم من المكافأة المستحقة بموجب هذا النظام ، اذا انتهت خدمتها لاسباب صحية بقرار من اللجان الطبية المختصة .
 ب - يقتضي على الفريقين المتعاقدين بموجب هذا النظام في جميع الاحوال ان ينسدر الآخر قبل ثلاثة اشهر من موعد انتهاء الخدمة .
- المادة ٢٠- يدفع الجيش نفقات اسكان وطعام الطالبات اثناء مدة الدراسة .
- المادة ٢١- تصرف للطالبة او للممرضة الالبسة التي يقررها القائد العام .
- المادة ٢٢- للقائد العام حتى اصدار التعامات اللازمة لتنفيذ احكام هذا النظام .

١٩٦٣/٣/٤

مجلس

وزير الانشاء والتعمير ووزير	قاضي القضاة ووزير	رئيس الوزراء
دوله لشؤون الرئاسة	الشؤون الاجتماعية والعمل	وزير الدفاع
عبد القادر الصالح	ابراهيم قطان	وصفي التل
وزير	وزير	وزير
المالية والجمارك	المواصلات	الخارجية
عز الدين المقي	داود ابو غزالة	حازم لسيبة
وزير	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون الرئاسة	وزير
العديلة	وزير الاقتصاد الوطني بالوكالة	الاشغال العامة
حنا خلف	عبد الوهاب المجالي	محمد امين
وزير	وزير	وزير الداخلية والشؤون
الزراعة	الصحة	البلدية والقروية
قاسم الريماوي	صبيح امين عمرو	كمال الدجاني

نظام المعدل لنظام رسوم الاستيراد

بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥
 وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٣/٣/٩
 تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (١٥) لسنة ١٩٦٣

النظام المعدل لنظام رسوم الاستيراد

صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥

- ١ - يسمى هذا النظام (النظام المعدل لنظام رسوم الاستيراد لسنة ١٩٦٣) ويقرأ مع النظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٦ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي حسبما عدل بالنظام رقم (٨) لسنة ١٩٦٣ كنظام واحد ويعمل به من تاريخ ١٩٦٣/٢/١٤ .
- ٢ - تعدل المادة (٢) من النظام الاصلي على الوجه الآتي :-
- ١ - بالغاء ما جاء في مستهل الفقرة (ح) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
- ح - لا تستوفي الرسوم المذكورة عن البضائع والاشياء التالية عند اصدار الرخصة او عند اجراء التعديل او التجديد .
- ٢ - بالغاء ما جاء في البنود (٥ و ٦ و ٧) من الفقرة (ح) منها والاستعاضة عنه بما يلي :-
- ٥ - المنتجات الزراعية (باستثناء الارز) والحيوانات والثروات الطبيعية المدرجة في الجدول رقم (أ) الملحق باتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية المنشورة في الملحق رقم (١) للعدد ١١٦٥ من الجريدة الرسمية على ان يكون منشأها احدي بلدان الاطراف المتعاقدة ومستوردة مباشرة من المنشأ .
- ٦ - الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية والزراعية (باستثناء الارز) ذات المنشأ السوري المعفاة من الرسوم الجمركية بموجب الفقرة (٢) من المادة (٣) من اتفاق تنظيم التبادل الاقتصادي والنقل والترانزيت بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية السورية المنشور في الملحق رقم (٢) للعدد ١١٤٠ من الجريدة الرسمية على ان يشمل الاعفاء المواد المستثناة الواردة في تلك الفقرة والمنتجات الصناعية المعفاة من الرسوم بموجب الفقرة (١) من المادة (٦) من الاتفاق المذكور .
- ٧ - الحيوانات الحية والمنتجات الحيوانية والنباتية (باستثناء الارز ذات المنشأ اللبناني المعفاة من الرسوم الجمركية بموجب الفقرة (١) من المادة (٣) من اتفاق تنظيم التبادل الاقتصادي والترانزيت والنقل بين المملكة الاردنية الهاشمية ولبنان المنشور في الملحق رقم (٢) للعدد ١١٣٦ من الجريدة الرسمية على ان يشمل الاعفاء المواد المستثناة المشار اليها في الجدول رقم (٢) الملحق بالاتفاق المذكور . والمنتجات الصناعية المعفاة من الرسم المذكور في الجدول رقم (٣) الملحق بذلك الاتفاق .

هكذا من المأهول

- ٣ - باضافة بند جديد للفقرة (خ) منها بعد البند (٩) كما يلي : -
١٠ البضائع المدرجة بالجدول التالي :-

رقم التعريف الجمركي	صنف البضاعة
١	الحيوانات الحية
٢/٤	حليب الاطفال
٤٤/٢٩	محضرات مضادة للجراثيم (انتيبيوتيك)
٢/٣٠	امصال دم محصن ، لقاحات جرثومية ، توكسينات جراثيم مزروعة (بما فيها الخميرات عدا الخمائر) ومنتجات اخرى مماثلة .
١٣/٣٠	محضرات انتيبيوتيك المستعملة عادة في الطب البشري او البيطري .
٣/٣٠	الادوية المعدة لمعالجة مرض السل
٣١	المحاصيل والادوية والمستحضرات المعدة للاستعمال البيطري .
٣/٦٢	الاسمدة
١/٤٩	اكياس الخيش
٢/٤٩	كتب ومطبوعات مماثلة وان كانت من صفحات متفرقة
	صحف ومجلات ونشرات دورية مطبوعة وان كانت مصورة .

٣ - تلغى المادة (٣) من النظام المعدل لنظام رسوم الاستيراد رقم (٨) لسنة ١٩٦٣ .

٤ - يلغى النظام المعدل لنظام رسوم الاستيراد رقم ١٣ لسنة ١٩٦٣ .

١٩٦٣/٣/٩

احسين طلال

وزير الانشاء والتعمير ووزير	قاضي القضاة ووزير الشؤون	رئيس الوزراء
دولة لشؤون الرئاسة	الاجتماعية والعمل	وزير الدفاع
عبد القادر الصالح	وصفي التل
وزير	وزير	وزير
المالية والبلديات	المواصلات	الخارجية
عز الدين المقي	داود ابو غزاله	حازم نسيبة
وزير	وزير التربية والتعليم ووزير دولة لشؤون الرئاسة	وزير
السبلية	ووزير الاقتصاد الوطني بالوكالة	الاشغال العامة
حنان خلف	عبد الوهاب الخجاني	محمد اسماعيل
وزير	وزير	وزير الداخلية والشؤون
الزراعة	الصحة	البلدية والقروية
قاسم الرحماوي	صبيحي امين عمرو	كمال الدجاني

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم (٥٢٨) تاريخ ١٩٦٣/٣/٤ المتضمن الموافقة على الاتفاقية رقم (١١٦) التي تبنها المؤتمر العام لمكتب العمل الدولي في دورته الخامسة والاربعين لسنة ١٩٦١ بشكلها التالي .

الاتفاقية رقم (١١٦)

التي تبنها المؤتمر العام لمكتب العمل الدولي في دورته الخامسة والاربعين لسنة ١٩٦١

تعلق هذه الاتفاقية بالمراجعات الجزئية للاتفاقيات التي كان قد تبنها المؤتمر العام لمكتب العمل الدولي في دوراته الاثنتين والثلاثين والاولى بقصد توحيد النصوص الخاصة باعداد التقارير من قبل مجلس ادارة العمل الدولي بشأن سير الاتفاقيات .

المادة (١)

تلغى المادة الاخيرة من نصوص الاتفاقيات التي تبنها المؤتمر العام لمكتب العمل الدولي في دوراته الاثنتين والثلاثين الاولى التي تنص على ان يقدم مجلس ادارة مكتب العمل الدولي الى المؤتمر العام تقريراً عن سير كل اتفاقية ويستعاض عنها بالمادة التالية : -

« يقدم مجلس ادارة مكتب العمل الدولي تقريراً الى المؤتمر العام عن سير هذه الاتفاقية اذا رأى ذلك ضرورياً ، كما يقوم بدراسة اهمية ادراج اية مسالة على جدول اعمال المؤتمر لاعادة النظر فيها بصورة جزئية او كلية » .

المادة (٥)

بالرغم مما تضمنته اية اتفاقية كان قد تبنها المؤتمر في دوراته الاثنتين والثلاثين الاولى لا ينطوي تصديق اي عضو بحكم القانون على هذه الاتفاقية ، التخلي عن اية اتفاقية من تلك الاتفاقيات ويجب ان لا يحول وضع هذه الاتفاقية موضع التنفيذ دون تصديق تال لاية اتفاقية من تلك الاتفاقيات .

١٩٦٣/٣/٤

اتفاقية البحار

صدرت الارادة الملكية السامية بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم ٤٤١ تاريخ ١٩٦٣/٢/١٣ المتضمن انضمام المملكة الاردنية الهاشمية الى اتفاقية سنة ١٩٥٤ المعدلة بمقتضى المؤتمر الدولي الاخير الذي عقد في لندن ما بين ٢٦ آذار و ١٣ نيسان سنة ١٩٦٢ للبحث في منع تلوث مياه البحار .

قرار رقم (٥)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

○○○○

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ٩٦٢/٨/٢٨ رقم ١٢٦١٣/١٠/٢١٠ وكتابه الثاني المؤرخ ١٣/١٠/٩٦٢ رقم ١٥٢٤٦/١٠/٢١٠ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لأجل تفسير نصوص قانون قناة الغور الشرقية رقم ١٣ لسنة ٩٦٠ ونظام موظفي سلطة قناة الغور الشرقية رقم ٤٠ لسنة ٩٥٩ وبيان ما اذا كان مدير عام سلطة قناة الغور الشرقية يعتبر موظفاً تابعاً للتقاعد بحيث يتوجب عند تعيينه في هذا المركز إيقاف راتبه التقاعدي الذي كان يحصل له عند خدمته السابقة عملاً بالمادة ٢٢ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ٦٥٩ م لا ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير المالية المؤرخ ٩٦٢/٨/٩ وكتابه الثاني المؤرخ ٩٦٢/١٠/١٠ وكتاب مدير عام سلطة قناة الغور الشرقية الموجه لرئيس الوزراء بتاريخ ١٩٦٢/٤/١١ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا :

١ - ان الفقرة (ب) من المادة الثالثة من قانون قناة الغور الشرقية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٠ تنص على ان سلطة القناة تؤلف من مدير عام وعضوين آخرين يعينون بقرار من مجلس الوزراء وموافقة الملك .

٢ - ان المادة الخامسة من هذا القانون تنص على ان يكون للسلطة جهازها الخاص من الموظفين والمستخدمين على ان يجري اختيارهم وتعيينهم وانهاء خدماتهم وعزلهم وتحديد رواتبهم وتعيين واجباتهم وحقوقهم وسائر الامور المتعلقة بهم بموجب نظام خاص تضعه السلطة . ويقره مجلس الوزراء ويوافق عليه الملك وتضمن السلطة لموظفيها الدائمين حقوق التقاعد وفقاً لقانون التقاعد المدني او وفقاً لقانون تقاعد خاص .

٣ - ان الفقرة (ب) من المادة الثالثة من نظام موظفي سلطة قناة الغور الشرقية رقم ٤٠ لسنة ٩٥٩ الموضوع بمقتضى المادة الخامسة من قانون قناة الغور الشرقية المؤقت رقم ١٤ لسنة ٩٥٩ الذي سمي بعد اقراره من مجلس الأمة بالقانون رقم ١٣ لسنة ١٩٦٠ ، تنص على ان موظفي دائرة سلطة قناة الغور الشرقية يعتبرون موظفين غير مصنفين .

٤ - ان المادة ٢٢ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ٩٥٩ تنص على انه اذا اعيد وزير متقاعد او موظف الى الخدمة الثابتة للتقاعد يوقف راتبه التقاعدي ويعاد حساب هذا الراتب عندما تنتهي خدماته الاخيرة على اساس اضافة مدة خدماته السابقة المقبولة للتقاعد الى خدماته الاخيرة . . الخ

ومن هذا النص الاخير يتضح انه يشترط لأيقاف الراتب التقاعدي المخصص لوزير او موظف متقاعد ان تكون الخدمة التي اعيد اليها خدمة مقبولة للتقاعد .

وحيث ان الخدمة المقبولة للتقاعد بمقتضى المادتين ٤ و ٥ من قانون التقاعد المشار اليه هي الخدمة المصنفة في الوظائف الحكومية الدائجة في الميزانية العامة او الخدمة المصنفة في المصرف الزراعي (مؤسسة الاقراض الزراعي) او الخدمة بمقتضى عقد تنص شروطه على ان الموظف المتقاعد معه تابعاً للتقاعد .

وحيث انه ليس في القانون او النظام ما يفيد ان وظيفة مدير عام سلطة قناة الغور الشرقية هي وظيفة مصنفة ولا هو موظف بعقد تنص شروطه على انه تابع للتقاعد .

فان خدمته في سلطة القناة بالنسبة لذلك لا تعتبر خدمة مقبولة للتقاعد ولا يجوز إيقاف راتبه التقاعدي عند تعيينه في هذه الوظيفة .

هذا ما تقرره في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

١٩٦٣/٢/٢٠

عضو	عضو	عضو	عضو	رئيس الديوان الخاص
مندوب وزارة المالية	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	بتفسير القوانين
مخالف	شكري المهدي	الباس خوري	موسى الساكت	رئيس محكمة التمييز
			علي مسبار	

قرار المخالفة

المسألة المطروحة للتفسير وهي :

هل يعتبر مدير عام سلطة قناة الغور الشرقية موظفاً تابعاً للتقاعد بمقتضى قانون قناة الغور الشرقية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٠ ونظام موظفيها رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٩ بحيث يتوجب عند تعيينه في هذا المركز إيقاف راتبه التقاعدي المخصص له عن خدمته السابقة في حكومة المملكة الاردنية الهاشمية عملاً بالمادة ٢٢ من قانون التقاعد المدني رقم ٣٤ لسنة ١٩٥٩ .

من هذا النص يتضح جلياً ان الجواب المطلوب على هذا السؤال يجب ان يكون على ضوء نصوص قانون قناة الغور الشرقية ونظام موظفيها المشار اليهما اعلاه .

ان النصوص المتعلقة بالمسألة المطروحة على بساط البحث هي :

١ - الفقرة (ب) من المادة الثالثة من قانون قناة الغور الشرقية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٠ تنص : على ان سلطة القناة تؤلف من مدير عام وعضوين آخرين يعينون بقرار من مجلس الوزراء وموافقة الملك وان السلطة تجتمع برئاسة مدير عام السلطة .

٢ - ان المادة الخامسة من هذا القانون تنص : وتضمن السلطة لموظفيها الدائمين حقوق التقاعد وفقاً لقانون التقاعد المدني او وفقاً لقانون تقاعد خاص ؟

٣ - جاء في المادة الثالثة من نظام موظفي سلطة قناة الغور الشرقية رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٩ ما يلي :

أ - تعني كلمة (الوزير) رئيس سلطة قناة الغور الشرقية .

ب - يعتبر موظفو دائرة سلطة قناة الغور الشرقية موظفين غير مصنفين ؛

٤ - ان غصصبات قناة الغور الشرقية ومن جملتها الرواتب مدرجة في المادة ٣ من الفصل ٤٧ من قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٦٠/٩٦١ وفي المواد ١ و ٢ و ٣ من الفصل ٤٦ من قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٦١/٦٢ وفي المواد ١ و ٢ و ٣ من الفصل ٤٧ من قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٦٢/٦٣ .

اذا استعرضنا هذه النصوص نجد ان قانون قناة الغور الشرقية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٠ نص بصراحة على ان السلطة تضمن لموظفيها الدائمين حقوق التقاعد ومعنى (تضمن) يجب ان تضمن وعلى هذا فان الحقنوق التقاعدية لموظفي السلطة الدائمين مضمونة وجاء في النص ان هذه الحقوق التقاعدية المضمونة تقرر اما وفقا لقانون تقاعد خاص ان وجد والا فتقرر وفقا لقانون التقاعد المدني المعمول به . وبما انه لم يوضع قانون تقاعد خاص فان قانون التقاعد المدني هو الواجب التطبيق والسؤال الذي ينشأ الآن هو هل مدير عام السلطة هو موظف دائم في السلطة ؟

واضح جليا من النصوص الآتية الذكر ان مدير عام السلطة هو رئيس هذه السلطة وهو عنصر اساسي في وجودها بحيث لا تقوم السلطة بدونها . لذلك فانه من غير المعقول اطلاقا ان لا يكون موظفا دائما في السلطة وان اوضح القانون كان يعني ما يقول عندما نص على ان السلطة تضمن لموظفيها الدائمين حقوق التقاعد ولا يجوز بحال من الاحوال اجمال هذا النص لان اعمال الكلام اولى من اجماله وواضح القانون ليس شاعرا او اديبا كاتباً يسوق الكلام في احيان كثيرة بقصد الحلية اللفظية ويتوخى جمال التعبير وروعة التصوير وانما كل كلمة او حرف يستعملها واضع القانون لهما دلالتها وحكمها وعلى هذا فانه لما يتجافى مع الواقع والمنطق ان يكون نص القانون (وتضمن السلطة لموظفيها الدائمين حقوق التقاعد) كلاما لغوا لا معنى له .

ان الاكثرية المحترمة اعتمدت في النتيجة التي توصلت اليها على نصوص قانون التقاعد المدني المعمول به حاليا دون ان تأخذ بعين الاعتبار النص الوارد في المادة الخامسة من قانون قناة الغور الشرقية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٠ وهو (تضمن السلطة لموظفيها الدائمين حقوق التقاعد) وانه مما لا ريب فيه ان وظيفة مدير عام السلطة بمقتضى قانون التقاعد المدني وحده هي وظيفة غير تابعة للتقاعد وان اوضح قانون قناة الغور الشرقية المشار اليه كان على علم بذلك وهو من اجل ان يعمل الموظفين الدائمين في السلطة تابعين للتقاعد اورد نصا خاصا بهم فقال (وتضمن السلطة لموظفيها الدائمين حقوق التقاعد) . اما رأي الاكثرية من ان موظفي السلطة جميعا هم موظفون غير مصنفين وبالتالي فهم موظفون غير دائمين على اعتبار ان الوظيفة الدائمة هي الوظيفة المصنفة مستندة في ذلك على ما جاء في نظام موظفي سلطة قناة الغور الشرقية رقم ٤٠ لسنة ١٩٥٩ فهو في اجتهادي رأي غير سديد للاسباب التالية :

اولا : ان الاكثرية المحترمة اخذت بعين اعتبارها ما جاء في الفقرة (ب) من المادة الثالثة من نظام موظفي سلطة قناة الغور الشرقية الذي سبقت الاشارة اليه وطرحت جانبا ما جاء في الفقرة (أ) من المادة المذكورة وقد جاء في الفقرة (أ) هذه ، تعني كلمة (الوزير) رئيس سلطة قناة الغور الشرقية الذي هو مدير عام السلطة . ومن المعلوم ان المادة القانونية عندما تنقسم الى فقرات لمعنى ذلك ان كل فقرة تعالج امرا غير الامر الذي تعالجه الفقرة الاخرى وبعبارة اوضح ان الموظفين غير المصنفين المشار اليهم في الفقرة (ب) لا يدخل في عدادهم مدير عام السلطة لانه جاءت الاشارة اليه في الفقرة (أ) الذي وضعته في مقام الوزير .

ثانيا : ان نظرة تلقى على الوظائف المدرجة في قانون الموازنة العامة يتضح معها ان الوظائف غير المصنفة هي وظائف الأذنة والجباة والسائقين والخدم ومن مثلهم وانه من غير المعقول ان يكون قانون قناة الغور الشرقية ونظام موظفي سلطة قناة الغور الشرقية قصدا وضع مدير عام السلطة من الناحية الوظيفية وهو يتقاضى راتب وزير ويجمع

برتبة وزير - على مستوى اصحاب الوظائف غير المصنفة وما يدل على بطلان هذا الزعم ايضا ان مدير عام السلطة يعين بقرار من مجلس الوزراء ومصادقة جلالة الملك المعظم فلا يعقل ايضا ان يكون غير مصنف اذ ليس في اي تشريع من تشريعات الدولة ان يعين موظف غير مصنف بهذه الطريقة .

ثالثا : ان قانون قناة الغور الشرقية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٠ نص في مادته الخامسة (وتضمن السلطة لموظفيها الدائمين حقوق التقاعد) - وواضح من هذا النص انه اذا كان موظف السلطة دائما فهو تابع للتقاعد وقد ثبت فيها تقدم بصورة لا تقبل الشك ان مدير عام السلطة الذي لا تقوم السلطة بدون هو موظف دائم . بناء على ما تقدم ، فاني اخالف الاكثرية المحترمة وارى ان مدير عام سلطة قناة الغور الشرقية هو موظف دائم تابع للتقاعد لغايات قانون قناة الغور الشرقية رقم ١٣ لسنة ١٩٦٠ ويجب ايقاف راتبه التقاعدي عند تعيينه في هذه الوظيفة .

المستشار القانوني لوزارة المالية
جمال الحسن

قرار رقم (٧)

صادر عن الديوان الخاص بتفسير القوانين

بناء على طلب دولة رئيس الوزراء بكتابه المؤرخ ١٩٦٢/١١/٢٢ رقم ع/١٧٥٠٨/٧ اجتمع الديوان الخاص بتفسير القوانين لاجل تفسير احكام قانون العمل رقم ٢١ لسنة ١٩٦٠ ويان ما اذ كان العامل الذي يصاب بعجز دائم جزئي من جراء حادث نشأ عن استخدامه او اثناء القيام به يستحق المكافأة عن مدة خدمته بمقتضى المادة ١٩ من هذا القانون علاوة على التعويض عن الضرر الجسدي المنصوص عليه في المادة ٥٨ في حالة انتهاء استخدامه ام انه لا يستحق الا التعويض فقط ؟

وبعد الاطلاع على كتاب وزير الشؤون الاجتماعية المؤرخ ١٩٦٢/١١/١٢ وتدقيق النصوص القانونية تبين لنا :

١ - ان المادة ١٩ من قانون العمل المشار اليه تنص على انه اذا انهي استخدام عامل لسبب من الاسباب غير المذكورة في المادة ١٧ من هذا القانون يحق له بالاضافة الى الاشعار او البديل المنصوص عليها في المادة ١٦ الحصول على مكافأة عن مدة خدمته بمعدل اجر شهر عن كل سنة قضاها بصورة مستمرة في خدمة صاحب العمل ونحسب على اساس اجرة عن الشهر الأخير من خدمته وذلك بالنسبة للسنوات الثلاث الأولى واجر نصف شهر عن كل سنة تالية بشرط ان لا يتجاوز مجموع المكافأة اجر تسعة اشهر . . . الخ .

٢ - ان المادة ٥٧ (أ) من هذا القانون تنص على انه اذا اصيب عامل بضرر جسدي من جراء حادث نشأ عن استخدامه او اثناء القيام به يكون صاحب العمل مسؤولا عن دفع تعويض له وفقا لاحكام هذا الفصل ... الخ .

٣ - ان الفقرة الرابعة من المادة ٥٨ تنص على انه اذا نشأ عن الضرر عجز دائم ولكنه جزئي يجب ان يدفع صاحب العمل التعويض وفقا لنسبة مئوية من مبلغ التعويض المقدر لحالة العجز الكلي حسب اصاب العامل من العجز في قدرته على الكسب .

ومن هذه النصوص يتضح ان المكافأة المنصوص عليها في المادة ١٩ هي خلاف التعويض المنصوص عليه في المادة ٥٨ ، اذ ان المكافأة انما تعطى للموظف عن مدة خدمته بسبب انتهاء استخدامه من قبل صاحب العمل انتهاء لا يستند الى احد الاسباب التي تخوله طرد العامل المنصوص عليها في المادة ١٧ من نفس القانون ، بينما التعويض انما يستحقه العامل لقاء الضرر الجسدي الذي اصاب به من جراء حادث نشأ عن استخدامه او اثناء القيام بعمله سواء اتمى استخدامه ام بقي في عمله.

ولهذا فانه اذا انتهت خدمات عامل اصاب بضرر جسدي نشأ عنه عجز دائم جزئي ولم يكن انتهاء الاستغلال لسبب من الاسباب المنصوص عليها في المادة ١٧ من قانون العمل فانه يستحق المكافأة عن مدة خدمته طبقا لنص المادة ١٩ كما يستحق ايضا التعويض عن الضرر الجسدي طبقا لنص المادة ٥٨ من هذا القانون شأنه في ذلك شأن الموظف الذي يعطى راتب اعتلال علاوة على راتب التقاعد او المكافأة اذا اصاب بعملة اثناء قيامه بالوظيفة .

هذا ما تقررته في تفسير النصوص المطلوب تفسيرها .

صدر في ١٩٦٣/٣/٢٠

عضو	عضو	عضو	عضو	عضو
مندوب وزارة	المستشار الحقوقي	عضو محكمة التمييز	عضو محكمة التمييز	رئيس الديوان الخاص
الشؤون الاجتماعية	لرئاسة الوزراء			بتفسير القوانين
وكيل وزارة				رئيس محكمة التمييز
امين الحسيني	شكري المهدي	الياس خوري	موسى الساكت	علي مسمار

اعلان

صادر بمقتضى البند (١٥) من الفقرة (١) من أمر الدفاع رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨

تضاف المواد التالية الى المواد المدرجة تحت الفقرة (١) من أمر الدفاع رقم ١٠ لسنة ١٩٥٨ وتعتبر مشمولة باحكام الامر المذكور :

١ - شتاير اللوكسات .

٢ - المصنوعات الزجاجية والخزفية .

٣ - التيرموسات .

٤ - راديووات الترانستور .

رئيس الوزراء

امر

صادر عن رئيس الوزراء

بمقتضى المادة (٢) المعدلة من قانون محكمة امن الدولة رقم ١٧ لسنة ١٩٥٩

بناء على تنسيب القائد العام للقوات العربية المسلحة آمر بتعيين الملازم الاول الحقوقي فيصل الزريقات ليشغل وظيفة عضو يسار في محكمة امن الدولة طيلة مدة غياب الرئيس الحقوقي حيدر الكايد في الاجازة .

رئيس الوزراء

وصلي النبل

قانون الاتجار مع العدو لسنة ١٩٣٩

اوامر اناطة

صادره عن معالي وزير الداخلية بمقتضى البند (ب) فقرة (١) من المادة التاسعة

١ - انا كمال الدجاني وزير الداخلية استنادا الى الصلاحيات المخولة الي من البند (ب) من الفقرة (١) من المادة التاسعة لسنة ١٩٣٩ وفقا للارادة الملكية السامية المنشور في العدد ١٠٣٢ من الجريدة الرسمية الصادر في ١٩٥٠/٨/١٦ وعملا بجميع الصلاحيات الاخرى المتعلقة بهذا الشأن قد امرت باناطة جميع الاموال المنقولة وغير المنقولة في المملكة الاردنية الهاشمية التي تخص الغائب المدعو محمود علي الخضير بحارس املاك العدو .
بذلك اصبحت اموال المذكور منوطة بالحارس المذكور .

٢ - انا كمال الدجاني وزير الداخلية استنادا الى الصلاحيات المخولة الي من البند (ب) من الفقرة (١) من المادة التاسعة لسنة ١٩٣٩ وفقا للارادة الملكية السامية المنشور في العدد ١٠٣٢ من الجريدة الرسمية الصادر في ١٩٥٠/٨/١٦ وعملا بجميع الصلاحيات الاخرى المتعلقة بهذا الشأن قد امرت باناطة جميع الاموال المنقولة وغير المنقولة الكائنة في المملكة الاردنية الهاشمية التي تخص بنك انجلو فلسطين بحارس املاك العدو .

صدر في ٦٣/٣/١٤

هكذا من الله اهل